



الماء والتعمير ببلاد المغرب في العهدين القديم والوسيط، أعدّها للنشر محمد حسن، الندوة الدولية الثالثة المنظمة بالمكتبة الوطنية بتونس أيام 15-16-17 نونبر 2007 (تونس: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس 2009).

“Eau et peuplement au Maghreb durant l’antiquité et le moyen âge.” Actes du III^e colloque international (Bibliothèque Nationale de Tunis, 15-16-17 novembre 2007), organisé par l’unité de recherche “PEMIVAT”, Textes édités par Mohamed Hassen, (Tunis: Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis, 2009), 558 p.

صدرت عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس سنة 2009، أعمال الندوة الدولية الثالثة حول موضوع: الماء والتعمير ببلاد المغرب في العهدين القديم والوسيط، المنظمة من قبل وحدة البحث “ابن خلدون” المجتمع وال عمران بالبلاد التونسية عبر التاريخ. وقد ضُمَّت النصوص الكاملة لما عدده 23 دراسة، وقع توزيعها على أربعة محاور هي: المجال المائي، التقنيات المائية، التصرف في الماء ثم الماء والذاكرة. وهو تصنيف نسبي لصعوبة تحديد صنف مجموعة من الدراسات التي جمعت بين هذا المحور وذاك. وعدا ذلك، تميزت الدراسات في مجموعها بامتدادها المجالي من اليمن شرقا إلى المغرب الأقصى غربا، وبتناولها لحقتين تاريخيتين هما العصر القديم والوسيط، نجح عدد من الباحثين في ربطهما وإبراز أشكال الاستمرارية والانقطاع بينهما من خلال المسألة المائية. كما استثمرت مختلف المصادر النصية والأثرية لفهم القضايا المائية سواء في المدن أو الأرياف.

حمل المحور الأول من الكتاب عنوان: "المجال المائي"، وقد تكون من ست دراسات، ثلاث منها باللغة العربية والثلاث الأخرى باللغة الفرنسية. أما بالنسبة للدراسات العربية، فقد قام محفوظ الغديفي [تونس] في الأولى منها بتقديم مخطوطات المكتبة الوطنية بتونس ذات الصلة بالماء، مقسماً إياها إلى ثمانية أصناف، ضمّن كل صنف منها الكتب المطولة والرسائل القصيرة المتعلقة بالموضوع. فانتهى إلى إحصاء 22 عنواناً، دون حذف العناوين المتكررة بسبب تعدد النسخ المخطوطة، معتمداً في تقديمه لهذه المخطوطات على منهج موحد، يقوم على ذكر عنوان الكتاب ورقم حفظه في المكتبة، واسم المؤلف وتاريخ الوفاة في بعض الأحيان. يلي ذلك الوصف التقني للمخطوط، والملاحظات المتعلقة بالتجسيات الخاصة بالكتاب كلما توفرت، ليخلص بعد ذلك إلى تقديم المحتوى المتصل بالماء في كل كتاب ورسالة، دون أن يحدد إن كان الكتاب مُحققاً مرقوناً أو مطبوعاً، ككتاب عين الحياة في علم استنباط المياه لمؤلفه الدمنهوري، الذي حققه ونشره بهجة الأثري بالرباط سنة 1989م، وكتاب الأنواء لابن البناء المراكشي، الذي حققه ونشره الدكتور هـ. ب. ج. رونو بالرباط سنة 1948م.

أما وسيم إسماعيل [تونس]، فقد تناول في الدراسة الثانية السقاية التقليدية في واحة توزر بالجنوب الغربي لتونس، انطلاقاً من النصوص المكتوبة [من القرن الميلادي الأول إلى القرن XIIIم] محاولاً الكشف عن الثابت والمتحول في نظام الري. وقد أثار الباحث مسألة نسبة نظام الري في الواحة لمحمد بن علي بن الشباط التوزري (1221-1282م)، فاستخلص من تحليله للنصوص قدم نظام الري، وعدم صحة نسبته إلى ابن الشباط. لكنه نسب إليه، دون أي حجة على ذلك، القيام بمراجعة هذا النظام وتعديله ليتماشى مع المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية في الواحة خلال القرن XIIIم، مع أن رواية ابن الشباط خالية بشهادة الباحث نفسه من أي دليل على قيامه بوضع نظام الري أو تجديده. أما الدراسة الثالثة فجاءت مُكرسة للحديث عن مصادر الماء والمنشآت المائية بمدينة شقبنارية التونسية، للباحث مراد عرعار [تونس]. وقد استهدف الباحث من هذه الدراسة الكشف عن أوجه الاستمرار والقطيعة في استغلال مصادر الماء والمنشآت المائية بمدينة شقبنارية (مدينة سيكا Sicca في العهد الروماني) من الحقبة القديمة إلى القرن XXم. وقد بيّن انطلاقاً من النصوص العربية والشهادات الأوروبية، تواصل استغلال مياه العين لعذوبتها وغزارتها وإمكانية استغلالها في ري الأراضي الزراعية أسفل المدينة. أما بالنسبة لاستغلال الموائل (الخزانات) الرومانية

خلال الحقب التي تلتها، فقد افترض الباحث بناء على مجموعة متنوعة من الوثائق المكتوبة والأثرية، توقف استعمالها منذ أواخر العصر القديم إلى حدود سنة 1891، مقابل ترميم القناة المائية الرومانية منذ العصر الوسيط لإيصال الماء إلى المدينة العليا.

أما بالنسبة للدراسات الفرنسية في نفس المحور، فقد استهلها عبد الله شريف [تونس] بدراسة عن التراب والفاعلين في الماء انطلاقاً من نموذج الحوض الرسوبي للمجردة، من خلال مقارنة جيوتاريخية. ركز في القسم الأول منها على الخصائص الهيدرولوجية للحوض الرسوبي للمجردة. أما بالنسبة للشق التاريخي من الدراسة، فقد أثار فيه الانتباه إلى ضعف استغلال الموارد المائية في مرحلة ما قبل الاستعمار، فالزراعات المسقية وُجدت لكنها لم تكن مستمرة في الزمان والمكان، بسبب الإكراهات الطبيعية والسوسيوسياسية والسوسيومجالية. كما أن أشغال الري لم تكن نتيجة لمبادرات الدولة المركزية، بل لمبادرات مجموعات قروية محلية صغيرة وحرّة في إعدادها للمجال. في المقابل، تميز القرن XXم (مرحلة الحماية وما بعد الاستقلال) باندماج الإعداد المائي في مقارنة ترابية جديدة تميزت بالتعبئة على مستوى الأحواض الرسوبية والأحواض الهيدرولوجية والتحويلات البيجهرية. من جهة أخرى، قدّم فوزي إبراهيم وعمور يونس ومحمد حسن [تونس] دراسة مشتركة عن الظروف الهيدروغرافية والتجمعات الحضرية القديمة والوسيطية في الساحل الجنوبي التونسي. فقد شهد هذا المجال تمدنا كثيفا طيلة الحقتين القديمة والوسيطية، رغم الظروف المناخية غير الملائمة أحياناً، وخير شاهد على ذلك هو العدد الكبير من المدن القديمة والقرى الوسيطية المكتشفة في هذا الإقليم. أما بالنسبة لعلاقة مراكز الاستقرار البشري في الحقبة القديمة بالشبكة الهيدروغرافية، فقد كشفت الدراسة عن اختيار السكان في العصر القديم لمواقع قريبة من المجاري المائية، ومحمية في الآن نفسه من خطر السيول. لا لاستغلال مياهها في الشرب وباقي الاستخدامات الحضرية، فهي وديان موسمية الجريان، بل لكون مجاريها العريضة، والأودية التي تجتازها، والقطاعات التي تغمرها بالماء تعتبر مناسبة لممارسة الأنشطة الفلاحية. إلا أن دينامية الجريان والترسيب في بعض المناطق، إضافة إلى التعرية في مناطق أخرى، وتغير مسار المجاري المائية مسّ بعض المواقع القديمة. لكن تأثير التعرية في البنيات الموجودة على هامش بعض المواقع القديمة، لم يكن السبب في هجرها وعدم تعميرها من جديد خلال العصر الوسيط، باستثناء موقع أگار (Aggar). أما

بالنسبة لبقية المواقع القديمة، فقد استمر تعميمها خلال العصر الوسيط الأعلى، ولم يتم إخلاؤها إلا في العصر الوسيط الأسفل.

أما الدراسة الثالثة، فقد حرَّرها محمد موق [إسبانيا]، حول الموارد المائية والزراعة والتراب في جهة المسيلة بالمغرب الأوسط خلال العصر الوسيط، من خلال كتابات الجغرافيين والإخباريين العرب. وقدَّم من خلالها جردا لعشرين موقعا وسيطيا في الحضنة الغربية، مبرزا صفة كل موقع، ومورفولوجيته، وتنظيم الفلاحة به، وأهم منتجاته الفلاحية إضافة إلى القبائل المستوطنة به. ثم قدَّم في لائحة ثانية أسماء المجاري المائية بالحضنة الغربية من خلال النصوص العربية، وهي وديان تميزت حسب الباحث بعدم انتظام جريانها. ثم انتقل بعدها إلى تقديم الإشارات المصدرية المتصلة بالتحكم في الماء والزراعة المسقية المتمركزة بالأساس حول المراكز الحضرية، ثم أشكال الاستيطان البشري في الحضنة الغربية، والتي يمكن تلخيصها حسب المصادر في المدينة والقرية والحِصن. وقد خلص الباحث في الأخير إلى ضرورة الاستنجد بالبحث الأثري لسد الثغرات الكائنة في الوثيقة المكتوبة، بخصوص الإشكاليات المرتبطة بالماء والزراعة وأنماط الاستيطان البشري في الحضنة الغربية ما بين القرن الثامن الميلادي ونهاية القرن XIIم.

وخصَّصَ المحور الثاني من الكتاب لموضوع "التقنيات المائية"، وتكوَّن بدوره من سبع دراسات، أربع منها باللغة العربية وثلاث باللغة الفرنسية. أما العربية منها، فقد ابتدأت بدراسة لعبد العزيز لعرج [الجزائر] حول فقارات توات-تيميمون بين نظام التغذية وتوزيع المياه ودورها في حركية المجتمع ونشاطاته، تطرق فيها لتعريف تقنية الفقارة (الخطارة) لغويا، وإبراز الاختلافات الموجودة في تفسير هذا الاسم، ثم التحديد الجغرافي لإقليم توات بالجنوب الغربي للصحراء الجزائرية، ووصف مناخها ومواردها المائية السطحية والجوفية المتميزة بالندرة. وانتقل بعدها لتحديد بدايات استعمال الفقارة في توات، فأورد مجموعة من الفرضيات، نصَّ البعض منها على تزامن استعمال الفقارة في بلاد المغرب مع الفتوحات الإسلامية ثم الهجرات العربية الوافدة من المشرق، أما البعض الآخر فقد نصَّ على بدء استعمالها بتوات في العهد المرابطي، بعد نقل الملك المنصور بن يوسف التاجفيث القريشي لهذه التقنية إثر زيارته لمراكش زمن حكم الأمير علي بن يوسف بن تاشفين، وهي رواية ضَعَّفَهَا الباحث وشكَّك في صحة معطياتها. ومن جهة أخرى، قدَّم معلومات استقاها من زمامات بعض الفقارات بقصور أدرار، أشارت لبدء عمليات الكيل لمياه الفقارات منذ سنة 1022م، أي منذ العهد المرابطي. إلا أنه لم يستغل

نتائج الأبحاث الأثرية في المغرب، والتي باتت تتجه للقول بأن تقنية الفقارة ابتكار إفريقي وليست نتاجا للفتح العربي الإسلامي. وبعد هذا النقاش حول مسألة الأصول، حدّد الباحث مكونات الفقارة ومراحل إنشائها، وخصوصيات عملية توزيع مياهها في إقليم توات، ثم دورها في استقطاب أعداد كبيرة من السكان وتزايد العمران الواحي، وازدهار الزراعة بعد معرفة الناس بطرق استغلال المياه الجوفية، إضافة إلى ترسيخ قيم التعاون والتآزر والعمل الجماعي.

أما الدراسة الثانية، فقد خصّصها نجم الدين الهنتاتي [تونس] لمياه الأمطار في المدينة بالغرب الإسلامي الوسيط، اعتمد فيها بالأساس على كتب الفقه وكتب طبقات علماء المالكية، فاتبعت من خلالها مسار مياه الأمطار من أسقف الدور إلى المواجه، وطرق صرفها عند تجاوزها حاجيات السكان. أما بالنسبة للمرحلة الأولى التي وسّمها بـ "مياه الأمطار من السقف إلى المواجه"، فقد كانت تتزود خلالها المواجه بمياه الأمطار المتجمعة فوق سقف الدار عبر الميزاب. إلا أن تعقد هياكل الملكيات بالمدن حسب الباحث أدى إلى نشوب خلافات حول جريان مياه سقف الرجل على سقف جاره، واختلاف صاحب السفلى وصاحب العلو في التمتع بماء السقف، وهو ما تصدى له الفقهاء المتولون للإفتاء. أما المرحلة الثانية ففيها تتجمع المياه في المواجه التي غالبا ما تكون على شكل حفرة عمودية ومستطيلة الشكل، مقابل الحفر العمودي أو الأفقي للجب، وهو ما أدى إلى اختلاف الناس في أحقية استغلال مائه، بما أن جزءا منه يمكن أن يكون محفورا تحت دار أحد الجيران. هذا فضلا عن وقوع منازعات بين الناس حول مواضع حفر المواجه، واختلاف أصحاب الدور مع المكترين في مسألة الأولوية في استغلال مياه المواجه. وفي حال وجود فائض في مياه الأمطار، كان اللجوء لصرف الفائض منها، وهو ما خلق نزاعات أخرى، اتصلت برغبة بعض الناس في التخلص من المياه الزائدة عن الحاجة عبر إلقائهم لها على دار الجار أو في الطريق، إضافة إلى النزاع بين متساكني المدينة أحيانا حول استغلال فائض مياه الأمطار لري البساتين داخل أسوار المدينة.

بعد هذه الدراسة، قدّم كل من إبراهيم القادري بوتشيش وسعيد بنحمادة [المغرب] دراسة عن المعمار المائي بمدينة غرناطة النصرية ما بين القرنين XIIIم وXIVم. وقد أبرزوا في بدايتها العوامل المؤسسة للمعمار المائي في الحواضر الأندلسية، وهي: أولا، سيادة ثقافة الترف. حيث تزامنت مرحلة الترف في المملكة النصرية مع الجنوح الشديد من قبل الحكام إلى إنشاء المعمار الترفي المرتبط بالماء، كتزيين القصور بالنوافير والبرك

والسقايات والتماثيل الحيوانية التي ينساب الماء منها. ثانيا، الثوابت الجغرافية، وتتصل بوفرة المياه وارتباط الحضارة الأندلسية بالماء. ثالثا، المعطى التاريخي، ويتجلى في دفع الهزائم العسكرية المتلاحقة أمام المسيحيين، وتفكك المشهد السياسي بالأندلس، وتواتر الكوارث الطبيعية، بحكام الإمارة النصرية إلى تركيز وجودهم الرمزي من خلال إنشاء أشكال معمارية مائية تعبر عن مقاومة الواقع والحرص على البقاء والخلود. رابعا، حضور المجال القدسي في المعمار المائي، من خلال تزويد أفنية المساجد والمنازل والقصور بالماء وغرس الأشجار، وهو ما يوحى بصورة من صور الجنة. وانتقل الباحثان بعد ذلك، إلى عرض أشكال المعمار المائي بغرناطة النصرية، والتي تجلت في النوافير والسقايات والحدائق والمنتزهات، والحمامات والحمامات، مقدمين نماذج متعددة لكل شكل معماري منها انطلاقا من النصوص العربية الوسيطة.

وقد اختتم علي الثابتي [تونس] قسم الدراسات العربية عن التقنيات المائية، بدراسة عن تقنيات إنشاء ومشاكل استغلال بعض المنشآت المائية بجبل دمرّ في جنوب إفريقيا. وأكد في بدايتها على الخصوصيات الطبيعية للسفوح الشرقية لجبل دمرّ التي شجعت السكان على الاستقرار بها وإقامة منشآت مائية تتلاءم مع المعطيات المناخية والطوبوغرافية، ميّز فيها بين التقنيات الموجهة لتوفير مياه الشرب كالمواجل والفساقي والمحابس، ثم التقنيات الموجهة إلى الاستخدام الزراعي كالكوادر والتروس والجسور. أما بالنسبة لمشاكل الاستغلال، فقد نص الباحث على عمق المياه الجوفية وارتفاع درجة ملوحتها، وعدم توفر السكان على التجهيزات المناسبة لاستخراج المياه، إضافة إلى الخلافات الناشئة بين أصحاب الحقوق حول الماء.

ومن جهة أخرى أثار فيليب لوفو (Philippe Leveau) [فرنسا] في القسم الفرنسي من المحور نفسه، إشكالية نقل التكنولوجيا المائية بإفريقيا الرومانية. فقد توفرت بعض مدن شمال إفريقيا خلال المرحلة الرومانية على أنفاق مائية، بلغ طول البعض منها 428 مترا (قناة صالدا)، وهي تقنية ورثها الرومان عن الإتروسكيين. أما بالنسبة لأصلها، فغالبا ما يوطنه الباحثون في إيران التي انتشرت انطلاقا منها في مختلف أنحاء العالم القديم حسب المهندس غوبلو (Gobelau). إلا أن هذه الأطروحة تعرضت للنقد، فتشابه هذه التقنية في مختلف أنحاء العالم لا يمكن تفسيره بالضرورة بالانتشار انطلاقا من بؤرة واحدة. كما قدّم الباحث نموذجا آخر لتقنية مائية يعتقد أنها انتشرت في أوروبا انطلاقا من شمال إفريقيا خلال الحقبة القديمة. ويتعلق الأمر بتقنية القنوات الناقلة للماء

بأجراف الجبال. وقد ذكر بعض الباحثين أنها انتقلت من إفريقيا الرومانية إلى أوروبا على يد الجنود الرومان. لكن لو قو اقترح البحث عن أصل آخر لهذه التقنية، بدل نسبتها إلى نوميديا. وأضاف إلى ذلك وجود شواهد تدل على مساهمة الجنود السوريين بالجيش الروماني في جلب تقنيات مائية إلى وادي الشلف، نظرا لاكتشاف تقنيات شبيهة بها في الليمس السوري.

وحول موضوع التقنيات، قدم ثلاثة باحثين هم عمور يونس وموستاري بوخطير ومحمد صدوق بن سالم [تونس] دراسة أولية مُقارِنة لتزويد التجمعات القديمة والوسيطية بالماء في قطاع السند بجهة قفصة في البلاد التونسية. فالتجمعات القديمة التي تم التعرف عليها في السهل، تشكلت من سكن قروي وتجمُّعين حضريين من المرحلة الرومانية، كل واحد منها كان يتزود بالماء من خلال منبع مائي تم ربطه بمركز الاستقرار بواسطة قنوات مائية صغيرة الحجم، تم التعرف على بقاياها وتحديد مسارها. وهذا فضلا عن استغلال السكان لمياه الأمطار التي وقع تجميعها في خزانات معدة لهذا الغرض. أما بالنسبة للعصر الوسيط، فقد سجل الباحثون تحلي السكان عن المواقع القديمة الثلاثة، والاستيطان في مواقع أخرى بالجبل. ولم يتحقق الكشف في أي موقع منها عن آثار التقنيات المستعملة آنذاك للتزود بالماء، والذي غالبا ما كان يتم بشكل مباشر من المنابع. كما لاحظوا عدم مناسبة المواقع الجديدة للسكان بسبب صعوبة عملية التزود بالماء، ولهذا رجحوا قيام السكان باختيار هذه المواقع المرتفعة للسكن بدافع البحث عن الأمن إثر الغزوة الهلالية في القرن XI م.

أما محمد شريف [تونس]، فقد تناول بالدراسة والتحليل الجغرافيين أشكال الاستمرارية والتحويلات التقنية في تعبئة الماء الفلاحي بالساحل الجنوبي التونسي، موضحا أن الظروف المناخية غير الملائمة المتميزة بسيادة مناخ شبه جاف، دفعت بالمجموعات التقليدية المحلية في المجالات المحيطة بالتجمعات السكنية إلى استخدام تقنية بسيطة لاستغلال المياه الجوفية هي تقنية الآبار السطحية والسواني التي تسمح بتعبئة الموارد المائية الجوفية واستعمالها في الزراعة وبعض الاستخدامات المنزلية. وهي منشآت تقليدية استمرت وما زالت تستعمل على نطاق واسع في الري رغم التضاعف الراهن لتقنيات الحفر الحديثة للوصول إلى المياه الجوفية العميقة. إلا أن تعبئة هذه الموارد وتديير الأراضي المسقية أصبحت بعد الاستقلال مرتبطة بتدخل الدولة. وقد أسفرت

هذه الإعدادات الهيدرولوجية الجديدة عن تحولات أنماط تدبير الموارد المائية، وأنظمة الإنتاج وانتقال الري من الساحل نحو الداخل.

ويأتي بعد المحور الثاني من الكتاب، محور آخر حول "التصرف في الماء،" يتكوّن من ثمان دراسات، خمس منها باللغة العربية وثلاث باللغة الفرنسية. استهل الأولى محمد حسن [تونس] بدراسة عن التهيئة المائية بإفريقية في العصر الوسيط. واختار فيها الانطلاق من نموذج إفريقية للإجابة عن تساؤلين مرتبطين بعلاقة الغزو العسكري بالتطور التقني، وكيفية تعامل الدولة والمجموعات المحلية مع الموروث القديم والتقنيات المستجدة. فاستهل عرضه بتقديم نماذج للتهيئة المائية بإفريقية من خلال المصادر النوازلية التي أكد على محدوديتها، ثم انتقل إلى عرض نماذج من القوانين المكتوبة الخاصة بالمياه في بلاد المغرب من بينها وثيقة مكتوبة على الرق تقدم حكماً قرره قاضي شقنطة سنة 1293م لحل نزاع بين فريقين بسبب تغيير حصل في ساقية الري. وهي وثيقة اعتبرها الباحث أقدم قانون مياه مكتوب بالمغرب، وإن كنا نختلف معه في صفة القانون التي أطلقها على هذا الحكم القضائي. أما القانون الثاني فهو مستل من الجزء الخامس من كتاب أصول الأرضين أو القسمة لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر الفرستائي (1019-1110م) الذي وضعه في مرحلة تميزت بغياب السلطة المركزية في جميع جهات إفريقية، وقدم قبائل بني هلال لجنوب إفريقية، والتجاء مجموعات قروية كثيرة نتيجة لذلك إلى الجبال، حيث أعادت تنظيم الجبال والواحات. وبالتالي فالكتاب مرآة لما كان يجب أن يحصل في هذه المجالات التي التجأ إليها أهل السهول. وقد تضمن الكتاب حسب الباحث معطيات كثيرة عن تنظيم الري بالمياه السطحية، لم يتوان الباحث تقديم نماذج متعددة منها، لكنه لم يقدم أية إجابة على امتداد صفحات الدراسة للتساؤل الذي طرحها في مطلعها.

أما الباحث حسن حافظي علوي [المغرب]، فقد اختار في دراسته تناول طرق الاستدلال على وجود الماء وتدبير قلته ودفع مضاره بصحراء بلاد المغرب في العصر الوسيط. فقد تميزت صحاري بلاد المغرب بندرة المياه باستثناء بعض الآبار المتباعدة، بل أن زاد المسافرين من المياه كان معرضاً على الدوام للتلف بسبب ضلال القوافل الطريق، وتلف الأوعية والقرب المستعملة لنقل الماء، وتبخّر الماء في القرب وطمر الآبار بالرمال، وتغير طعم الماء المحمول. ولجميع هذه الأسباب استنجد المسافرون عبر الصحراء بالرّيافة والنصّات، للاستدلال على مناطق وجود الماء وقربه وبعده، وقلته وكثرتة من

خلال بعض النباتات وشم التراب وملاحظة حركة بعض الحيوانات والتنصت على انسياب الماء في باطن الأرض. ولتدبير قلة الماء اتخذ المسافرون أيضا مجموعة من التدابير الوقائية على مستوى التغذية واللباس، كما تجنبوا قطع الأشجار في الصحراء لتوفير الظل، ونحروا الإبل وشربوا ما حوته بطونها من الماء. أما بالنسبة لدفع مضار المياه الفاسدة، فقد لجأ المسافرون لتقنيات تقليدية لمعالجة المياه المالحة وتحليتها، لجعلها صالحة للشرب، عبر إلقاء قطع خشب الساج بها، أو غليها ثم تصفيتها، أو خلطها بالخل والسكنجبين إن كانت مالحة.

ومن جهة أخرى، قدم الباحث محمد بن عميرة [الجزائر] دراسة عن الوديان ببلاد المغرب وطرق استغلال مياهها في العصر الوسيط. استهلها بجرد لوديان بلاد المغرب اعتمادا على المصادر العربية الوسيطة، ابتداء من واد مسّوس في إفريقية وانتهاء بواد إسيل بجوار مراكش. ثم انتقل بعدها إلى تقديم طرق استغلال الوديان من خلال كتب الفقه والنوازل، متناولا بالدراسة وبالأساس قواعد وطرق تقسيم مياهها، ومسألة الأولوية في السقي، إضافة إلى استخدام مجاري بعض الوديان في النقل والتنقل والاستراتيجيات الحربية. وقد لاحظنا ههنا تكرار مجموعة من المعطيات بشكل حرفي من مقطع إلى الآخر، إضافة إلى غياب التصنيف وهيمنة السرد في الشق المتصل بطرق الاستغلال.

أما بلقاسم الطّبّاي [تونس]، فقد وقع اختياره على طائفة السقائين في القاهرة المملوكية ما بين سنتي 1250م و1517م، فانطلق في البداية من تشخيص للموارد المائية المتاحة بالقاهرة، ليخلص إلى القول بقلتها رغم جوار المدينة للنيل. وقد توسع مجال المدينة المذكورة وتزايد عدد سكانها إثر الالتحام بين الفسطاط والعسكر والقطائع والقاهرة. ولحل مشكل التزود بالماء أو التخفيف من حدته، تم اللجوء إلى طائفة السقائين التي وُجدت قبل العهد المملوكي. وحاول الباحث رصد أعدادهم رغم اختلاف المصادر في ذلك، كما صنفهم إلى صنفين هما: السقاؤون بالجملة والسقاؤون بالتجزئة. أما بالنسبة للتنظيم المهني لهذه الطائفة، فقد توقف الباحث عند نقباء السقائين والمحتسبين. أما عن علمية تزويد السقائين للمدينة بالماء، فتبدأ باختيار مواضع تعبئة الماء، ثم ملء الروايا بالماء وحملها على ظهور الجمال والبغال والحمير نحو المدينة، وتنتهي بإفراغ الحمولة من الماء في المنشآت العامة المرتبطة بالأوقاف والمنازل. كما تناول الباحث أسعار راوية الماء ما بين 1303م و1488م والتي تميزت بالتذبذب. وبخصوص مداخيل طائفة السقائين، أكد الباحث اختلافها حسب أصنافهم والوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العام.

ثم أشار الباحث أيضا إلى مهام أخرى أوكلت للسقائين مثل المساهمة في إخماد الحرائق ومرافقة موكب المحمل المتجه إلى الحجاز في موسم الحج حاملا كسوة الكعبة، فضلا عن استخدام دوابهم وأوانيهم من طرف الجند أثناء الحملات العسكرية.

وبخصوص المغرب، تناول محمد الشريف [المغرب] طرق تدير الماء في مدينة سبتة المرفئية خلال العصر الوسيط. فهذه المدينة لم تتوفر على المياه الكافية لحاجياتها، إذ كان صيب العيون المتوفرة ضعيفا، كما تكونت الأرض التي شيدت فوقها من صخور الشيست غير النفاذة. ومع ذلك، بلغ عدد سقايات المدينة في القرن XVم خمس وعشرون سقاية عمومية. ولنقل الماء إلى المدينة من الخارج، تم استخدام قناة مائية رومانية أو بيزنطية، إضافة إلى حديث المصادر عن مشروع موحدي لجلب الماء من قرية بليونش، لا نعرف مصيره. كما لجأت المدينة إلى رفع مياه البحر بواسطة النواعير، وحمل الماء بواسطة المراكب بالإضافة إلى الاعتماد على خدمات السقائين. وتم اللجوء إلى تخزين الماء داخل المدينة في الأحواض والخزانات. ولترشيد استعمال الماء، تم تخصيص الماء الشروب للمساجد والمنازل وغيرها من المباني التي تحتاج إلى هذا النوع من الماء، أما الحمامات فقد زودت بمياه البحر، حتى باتت جميع مرافق المدينة مزودة بالماء.

وفي القسم الفرنسي من المحور نفسه، تناول الباحث نجى جلول [تونس] صلة الماء بالتحصينات في بلاد المغرب خلال العصر الوسيط. وقد أشارت المصادر الوسيطة إلى استخدام التعطيش والتحكم في منابع الماء كسلاح أثناء الحصار، فأنشأت المدن والحصون على ضفاف الأنهار أو الفجاج، مثل قسنطينة ومستغانم ومليانة وبجاية ووهران، كما أحيطت بعض منها بخنادق كانت تغمر في حالة الخطر بالماء، عبر قنوات تحويلية تجلب إليها الماء من الوديان المجاورة، فكانت لذلك عائقا وخزانا للماء في الآن نفسه بالنسبة للأشخاص المحاصرين. فضلا عن ذلك، لجأت كثير من المدن مثل مراكش والمهدية وسبتة وطنجة إلى إنشاء قنوات مائية جوفية غير ظاهرة خوفا من تدميرها على يد الأعداء. وتوفرت بعض المدن مثل المهدية على عدد كبير من الخزانات بلغ عددها حسب تقرير عسكري مؤرخ بسنة 1883 ألفي خزان مائي.

أما لمجد دريدي [تونس] فقد تقدم بدراسة عن الماء والري في العالم القروي بإفريقية من خلال الوثائق النصية، وعلى رأسها كتب النوازل والفتوى التي استنتج الباحث من خلالها أن الماء كان يجلب ويدبر بطرق مختلفة حسب الجهات في إفريقية، لكن التمييز يظل جليا في كل منطقة بين الماء الموجه إلى الاستخدام المنزلي والماء الموجه إلى

الفلاحة والحرف. ويبدو من خلال تحليل الأنظمة المائية أن المجموعات القروية كانت مسؤولة عن هذه المنشآت. أما تعدد حالات التحكيم الشرعي في النزاعات حول الماء فهي دليل على أهمية الماء في بلد كان يفتقده بين الفينة والأخرى.

وقد أنهت الباحثة لمياء بن عابد [تونس] مجموعة الأبحاث المتصلة بالتصرف في الماء، بدراسة عن الماء في طقوس عبادة بعل حمون/ساتورن. واقترحت فيها إعادة تشكيل هذه الطقوس التي تفترض استخدام الماء، انطلاقاً من مخلفات المنشآت المائية المنجزة داخل المعابد وغيرها من الشواهد المادية التي تدل على أهمية الماء في الاحتفالات الدينية المقامة على شرف الإله بعل حمون/ساتورن والآلهة الأخرى التي تشاركه المعبد المقدس. ويمكن تصنيف المنشآت المكتشفة داخل المعابد المخصصة لهذه الآلهة حسب الباحثة إلى منشآت خاصة بالتزود بالماء، وأخرى مهمتها صرف المياه المستعملة، ثم منشآت كانت تحوي الماء المخصص للاستعمالات الدينية، مثل تطهير القرابين الحيوانية وغسلها، وتنظيف المذبح والكهنة ومساعدتهم قبل انطلاق الاحتفالات الدينية.

وكان موضوع المحور الرابع والأخير هو "الماء والذاكرة"، وقد تكوّن من دراستين اثنتين فقط باللغة العربية، أولاهما لمحمد عبد الحميد سعيد [تونس] عن المزارع اليميني والماء من خلال أحكام علي بن زايد. ويُقصد بالأحكام في السياق اليميني أشعار بألفاظ عامية موزونة ومقفاة، أما علي بن زايد فلا نعرف عنه إلا الشيء القليل، منها أنه عاش في القرن الحادي عشر الهجري. ويبدو من خلال أحكامه أن المزارع المقصود بأشعاره هو المزارع الجبلي القاطن في المرتفعات الجنوبية الغربية. أما جرد المصطلحات المتعلقة بالماء في الأحكام فقد أبان عن ارتباط أغلبها بالأمطار، وهو دليل على كونها شكلت أهم هاجس للمزارع اليميني. وقد قدم الباحث في دراسته المحاور الأساسية المتصلة بالماء في الأحكام، وهي المعارف الفلكية الخاصة بأوقات الأمطار، وأهمية أمطار الصيف والخريف في ضمان الخصب ونجاح الموسم الزراعي، والعلامات المبشرة بالأمطار مثل لمعان البرق واتجاه الرياح واحمرار الفجر، ومسألتي الجفاف والاستسقاء، ثم مكانة السيول وضرورة تهيئة الأرض لاستقبالها.

أما الدراسة الثانية والأخيرة فهي عن الماء ورمزيته في خيال الأولياء، لمحمد سعيد [تونس]. وقد تناول فيها الماء كمجال لاستعراض القدرات الخارقة للولي الإفريقي (من إفريقية) أو المشرقي، كاستحضار الماء متى شاء الولي، وجعل الماء ينبثق من الأرض، أو إنزال الماء من السماء بطرق متعددة، ورفع الماء من البئر دون دلو، وتولية ماء البحر.

وهي كرامات تحيل حسب الباحث على إعادة إنتاج الولي لتجارب نبوية، واعتبارها بذلك تواصلًا لا واعيًا لتلك التجارب التأسيسية. أما بالنسبة لرمزية الماء في الدراسات الأنثروبولوجية، فتتصل بسجلين متقابلين، أحدهما إيجابي، يدل الماء فيه على الرحمة والإسلام والعلم والحياة والخصب والرخاء والمال والعافية بعد المرض وطول العمر والصلاح وما إلى ذلك؛ أما الثاني فسلبي، وقد يحيل على العطش والفيضان والموت. وبذلك، يمكن القول أن الماء شكل مادة أساسية لبناء نظام من التمثلات، نابع من علاقة الماء بالحياة والخصوبة.

وبهذه الدراسة الأخيرة ننهى تقديمنا لهذا التأليف الجماعي، بالتأكيد على أهميته العلمية. لقد تمكن المساهمون فيه من مقارنة المسألة المائية بالحواسر والأرياف في عدد كبير من بلدان المغرب، كما ربطوا الصلة المنقطعة في بعض الدراسات بين الحقتين القديمة والوسيطة، واستثمروا مختلف أنواع المصادر المباشرة وغير المباشرة. بل وتحقق أيضا إشراك باحثين من مختلف التخصصات في دراسة إشكالية الندوة كل من زاوية تخصصه، وهو ما أغنى كثيرا محتويات الكتاب.

سمير أيت أومغار
أستاذ باحث، مراكش